



U.S. DEPARTMENT OF EDUCATION

4 مارس 2020

عزيزي القائد التربوي

أكتب إليكم بطلب لفت عنايتكم الى بعض التحديات التي برزت مؤخراً في ضوء تفشي كورونا المستجد (COVID-19). تتواتر التقارير الإخبارية حول تزايد المضايقات والتنميط المسبق والتحرش الموجه ضد من يتصورنهم أنهم أمريكيون من أصول صينية أو بصفة عامة من أصول آسيوية، بمن فيهم الطلاب. وهذه التقارير هي مقلقة للغاية وتثير مخاوف وزير التربية والتعليم، بتسي ديفوس، ومكتب الحقوق المدنية في الوزارة.

وفي ذات الوقت، يقدر المكتب تقديراً عالياً التدابير السريعة والقوية التي تبنتها بعض المؤسسات لحماية صحة وسلامة الطلاب، والمعلمين، والموظفين التزاماً بالإرشادات الصادرة عن مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها (CDC).

وعلى المدارس والتربويين إتباع التوصيات التي تتضمنها [إرشادات مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها \(CDC\)](#)

[والمعلومات والموارد الصادرة عن الوزارة للمدارس والعاملين فيها](#)، كون هذه التوصيات تعد إجراءات إجترافية مهمة للغاية يمكن تبنيها للوقاية الصحية في قطاع التعليم. ومع الأسف، وفي ظل بيئة تنتسم بالخوف، قد يلجأ البعض الى ممارسة العنصرية والتنميط المسبق. والأسوء من ذلك، فان ممارسة النعرات العرقية أو المضايقة لا تؤدي إلا الى تفاقم الكراهية وإيذاء الطلاب وهي غير مبررة بالمطلق. وقد تخلق هذه الحوادث مناخاً ينتسم بسوء الفهم والخوف. وهذا يؤذي جميعاً.

وعلى المؤسسات التعليمية إيلاء عناية خاصة لضمان تمكين الطلاب من الدارسة والتعلم في بيئة صحية وأمنة وخالية من النزعات والتمييز العنصري. وقد يتخذ التمييز العنصري أشكالاً مختلفة تتراوح ما بين الإساءة اللفظية الى الاعتداء الجسدي القائم على العرق أو الأصل أو سوء الفهم للثقافة أو للعادات والتقاليد. وكقائدات تربوية نعمل مع مجتمعاتنا، يتحتم علينا أن نحرص بعدم السماح لممارسة التحرش القائم على الأصل أو العرق.

إن الوزارة تقدر تقديراً عالياً كل الجهود المبذولة من قبل التربويين الذين جددوا التزامهم بحماية الطلاب من الأثار الضارة للمضايقة والتحرش القائم على العرق أو الأصل التي ينحدرون منها. كما نذكركم أنه، وفي ظل ظروف معينة، قد يشترط الفصل السادس من قانون الحقوق المدنية لعام 1964 (الفصل السادس) من المؤسسات التعليمية التحقيق في أي حوادث تنتسم بمثل هذه النزعات وأن تتخذ خطوات معقولة للقضاء على التصرفات المخالفة للقانون ومنها التحرش، والقضاء على البيئة العدوانية ومنع تكرار أعمال التحرش ومعالجة تأثيراتها عند الاقتضاء.

ومن خلال سلوكنا الشخصية وكذلك اللغة التي نستخدمها في مناقشة هذه المواضيع الحساسة، علينا أن نبين أن قيم الصحة والتسامح متوافقة مع بعضها البعض وأنها عنصر جوهري في صلب عملية التمييز التعليمي التي يستحقها طلابنا.

إذا كان لديكم أي استفسار أو ترغبون في الحصول على مزيد من المعلومات أو مساعدة فنية، يمكنكم زيارة الموقع الإلكتروني لمكتب الحقوق المدنية بوزارة التربية والتعليم على الموقع التالي: www.ed.gov/ocr أو الاتصال بمكتب الحقوق المدنية على الرقم 3481-421-(800) (لخدمة الهاتف النصي: 8339-877-800) أو بواسطة ocr@ed.gov. كما يمكنكم التواصل مع المركز (المفتوح) للتوعية والوقاية ومنع التمييز العنصري في التعليم على OPEN@ed.gov. لمزيد من المعلومات حول التزاماتكم في مجال الحقوق المدنية، بما فيها التزامات منع التمييز العنصري القائم على العرق أو اللون أو الأصل القومي، الرجاء زيارة: Ed.gov/OCR.

نشكركم على مساعدتكم في ضمان أن يكون نظامنا التعليمي نظاماً آمناً لجميع الطلاب.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

/S/

Kenneth L. Marcus

مساعد الوزير لشئون الحقوق المدنية.